مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All

KRSC
مركز الكويت للبحوث والدراسات
KUWAIT RESEARCH AND STUDIES CENTER

من الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج العربية:

الصين أم الهند؟

د. فاطمة نواب الدين
أستاذ مساعد
كلية العلوم الاجتماعية
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الأسباب التي قد تدفع دول الخليج العربية إلى الاتجاه شرقاً بشكلٍ عام، ونحو الصين والهند بشكلٍ خاص. في الحقيقة، تختلف العوامل التي تلعب دوراً في ذلك، خاصة وأن دول الخليج تمتلك علاقة استثنائية مع كلا الطرفين. الحجة الأساسية التي تقوم عليها هذه الورقة هو أن اتجاه دول الخليج نحو الصين مرتبط بشكل أساسي في قدرتها على المساهمة في تحقيق رؤى دول الخليج التنموية، فالصين تعتبر شريك استراتيجي في تنفيذ هذه الخطط طويلة الأجل. أما فيما يخص الهند، فالاتجاه نحوها متعلق بشكلٍ كبير بوجود العمالة الهندية في الخليج والتي تعد دافعاً أساسياً في تحريك عجلة الاقتصاد. التحليل الإحصائي لحجم الصادرات من الصين والهند إلى دول الخليج، ولحجم الواردات من دول الخليج إلى كل من الصين والهند، يشير إلى أن العلاقات التجارية بين هذه الدول رصينة وراسخة. ولكن يبقى السؤال المحوري الذي تدور حوله هذه الورقة: من الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج، الصين أم الهند؟ تشير نتائج هذه الورقة إلى أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج العربية وما يدعم ذلك البيانات الخاصة في حجم التدفق التجاري بينها وبين دول الخليج، وأيضاً نجاحها في إبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كل دول الخليج العربية دون استثناء.

> **تقوم هذه الورقة على حجة أساسية وهي أن اتجاه دول الخليج نحو الصين مرتبط بشكل أساسي في قدرتها على المساهمة في تحقيق رؤى دول الخليج التنموية**

المقدمة

في سباق التحولات الجارية في النظام الدولي، تبقى الرغبة في السيطرة على النظام العالمي طموح تسعى إليه القوى العظمى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والقوى الكبرى الصاعدة أيضاً ومن بينها الهند. بالنظر إلى الحالة الصينية والهندية يمكن الاستنتاج إلى أن كلا الدولتين لا تمتلكان حتى اللحظة الراهنة المقومات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية للنجاح في قيادة النظام العالمي. ذلك أن الصين والهند قد تمتلكان ما يسمى بالقوة الصلبة وهي – كما صاغها البروفسور جوزيف ناي – القدرة على التأثير باستخدام وسائل الضغط والإكراه بما يتضمن القوة العسكرية والاقتصادية، لكنهما تفتقران إلى القوة الناعمة وهي قدرة الدول على الهيمنة باستخدام وسائل التأثير كالإعلام والبعثات الثقافية والدراسية. ويبقى السؤال الأساسي هنا: في ظل السباق نحو الهيمنة على النظام العالمي، ما هي رؤية دول الخليج العربية للاتجاه شرقاً؟ ما مدى تطور العلاقات بينها وبين الجانب الصيني من جهة، والجانب الهندي من جهة أخرى؟

تكمن أهمية دراسة العلاقات الخليجية الصينية والهندية في تسليطها الضوء على سياسة «الاتجاه شرقاً» والتي من شأنها تغيير موازين القوة في النظام العالمي الحالي. يُقصد بهذه السياسة اتجاه الدول نحو بناء علاقات تعاونية على جميع الأصعدة مع دول شرق وجنوب شرق آسيا تحديداً الصين، اليابان، الهند، وكوريا الجنوبية. خاصةً وأن هذه الدول تمثل الاقتصادات الأكبر والأسرع نمواً في آسيا والعالم ككل. وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي IMF(٢٠٢٦) الخاص بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً في قوة الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي اليابان في المرتبة الرابعة، ومن ثم الهند في المرتبة السادسة، وكوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة عشر. هذه المراكز المتقدمة عالمياً تشير إلى أن المستقبل قد يكون في الاتجاه شرقاً. انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي تجمع دول الخليج العربية بالصين والهند، كمحاولة للإجابة على السؤال المحوري الذي تدور حوله هذه الورقة: من الشريك الأقرب إلى دول الخليج العربية، هل الصين أم الهند؟

١.
دول الخليج العربية والاتجاه شرقاً

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على عدة أسئلة محورية، ومن ضمنها السؤال التالي: ما هي الأسباب التي قد تدفع دول الخليج العربية شرقاً؟ في الحقيقة، هناك عدة عوامل قد تساهم في ذلك. **أولاً**، تقع دول الخليج العربية في قارة آسيا، وبالتالي من الناحية الجغرافية، يُعد التقارب الجغرافي – نسبياً – بين دول الخليج العربية ودول شرق آسيا عاملاً محفزاً لتنشيط التبادل الاقتصادي بين الجانبين. إذ يسهم التقارب الجغرافي – النسبي – بخفض تكاليف النقل وتسهيل مرونة التوريد مما ينعكس ايجاباً على التعاملات التجارية. **ثانياً**، عدم تنويع الشركاء الاقتصاديين من شأنه الإضرار بالاقتصادات الناشئة والتي من بينها دول الخليج العربية. يصنف علماء الاقتصاد الدول إلى ثلاثة أنواع: دول ذات اقتصادات متقدمة، ناشئة، ونامية. وجد بعض علماء الاقتصاد أن تنويع الشراكات الاقتصادية من شأنه زيادة النمو الاقتصادي تحديداً في الدول ذات الاقتصادات الناشئة (Agosin, ٢٠٠٧; Gelb, ٢٠١٢)، إذ يسهم ذلك في الحد من الاعتماد على سوق معين بذاته، خاصة وأن الأسواق العالمية عرضة للتقلبات جراء عوامل سياسية واقتصادية مختلفة. وقد نجد في الحرب الأمريكية الإيرانية المثال الواقعي الأبرز لذلك. بعد إغلاق مضيق هرمز من قبل الجانب الإيراني وفرضه قيود على حركة الملاحة، تم السماح لبعض السفن بالمرور واستثناءها – بما وصفها الجانب الإيراني بسفن الدول التي تعتبر حليفة – والتي من بينها سفن صينية ويابانية. وقد جاء التركيز على فتح المضيق أمام السفن الصينية بالتحديد بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للصين. حاولت إيران في ذات التوقيت إيصال رسالة بأن الصين مستثناة من البروتوكولات الجديدة التي تحاول تطبيقها في إدارة المضيق.

بناءً عليه، يمكن الاستنتاج أن تنويع دول الخليج العربية لشراكاتها الاقتصادية وعدم حصرها بالجانب الغربي من شأنه حماية نموها الاقتصادي من تقلبات الأسواق والأزمات السياسية.

ثالثاً، بالنظر إلى رؤى التنمية لدول الخليج العربية: رؤية السعودية ٢٠٣٠، رؤية الكويت ٢٠٣٥، رؤية نحن الإمارات٢٠٣١، رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية عمان ٢٠٤٠، نجد أن على اختلاف هذه الرؤى، إلا أن ما يجمعها هو التأكيد على ضرورة تنويع الاقتصاد. المقصود بتنويع الاقتصاد توسيع نطاق الصناعات، الصادرات، والإيرادات التي يقوم عليها الاقتصاد لتشمل قطاعات مختلفة غير النفط والغاز الطبيعي بما يحقق التنمية المستدامة. في الحقيقة، اعتماد دول الخليج العربية على مصدر واحد للدخل وهو النفط يعد عائق كبير أمام نموها الاقتصادي. ولتفسير ذلك، يجب التطرق إلى نظرية المرض الهولندي والتي تعتبر أول نظرية تطرح في الاقتصاد لتحليل لماذا معظم الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية يكون نموها الاقتصادي محدود. ظهرت هذه النظرية في السبعينات لوصف تراجع قطاع الصناعة في هولندا بعد اكتشاف احتياطات من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وقد وجدت هذه النظرية بأن اكتشاف الموارد الطبيعية في دولة ما يزيد من احتمالية إهمالها للقطاعات الصناعية والزراعية الأخرى مما يجعل اقتصادها محدود وغير متنوع، وتتراجع تنميتها الاقتصادية لتقف عند مستوى محدود. ولتجنب ذلك، أكدت دول الخليج العربية على ضرورة تنويع الاقتصاد في خططها الاستراتيجية المستقبلية. إن تنويع الاقتصاد كهدف يمكن أن يتحقق من خلال استفادة دول الخليج العربية من تجارب الدول الأخرى وخاصة الشرق آسيوية. ذلك أن هذا الإقليم شهد نمواً اقتصادياً هائلاً منذ الثمانينات في بعض الدول كاليابان والصين، ونمواً اقتصادياً استثنائياً في فترة التسعينات في كل من كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ والتي أطلق عليها جراء ذلك «**النمور الآسيوية الأربعة.**» بالتالي، قد تجد دول الخليج العربية في هذا الإقليم نموذجاً اقتصادياً ناجحاً يمكن الاستفادة من تجربته، ويمكن أيضاً تحقيقه على أرض الواقع. بعد استعراض الأسباب والعوامل التي قد تساهم في دفع دول الخليج العربية للاتجاه شرقاً، يظهر السؤال المحوري الثاني وهو: ما هي الأسباب التي قد تدفع دول الخليج إلى الاتجاه شرقاً نحو الصين، وما هي العوامل التي قد تدفعها إلى الاتجاه نحو الهند؟

> **بالنظر إلى رؤى التنمية لدول الخليج العربية نجد أن على اختلاف هذه الرؤى إلا أن ما يجمعها هو التأكيد على ضرورة تنويع الاقتصاد، بتوسيع نطاق الصناعات، الصادرات، والإيرادات التي يقوم عليها الاقتصاد لتشمل قطاعات مختلفة غير النفط والغاز الطبيعي بما يحقق التنمية المستدامة**

٢.

الاتجاه شرقاً نحو الصين

عند البدء في الحديث عن عمق العلاقات التي تجمع دول الخليج العربية بالصين، يجب توضيح ما إذا كانت هذه العلاقات علاقة تعاون أم شراكة استراتيجية. يُقصد بعلاقة التعاون وجود أهداف مشتركة قصيرة الأجل يسعى الطرفان إلى الوصول إليها من خلال تحقيق التعاون في بعض المجالات الاقتصادية، العسكرية، والثقافية. أما الشراكة الاستراتيجية فتعني خروج العلاقات بين الدول من إطارها التعاوني المؤقت وتحولها إلى علاقات متينة مبنية على أساس التكامل لتحقيق أهداف طويلة الأجل. بالتالي، تتحقق الشراكة الاستراتيجية بين الدول إذا ما اتفقت الرؤى وتوحدت الإجراءات لتحقيق الأهداف طويلة الأجل. ومن هذا المنطلق، هل يمكن وصف العلاقات الخليجية الصينية بالشراكة الاستراتيجية؟

> **قامت الصين بتأسيس شراكة استراتيجية مع كل دول الخليج العربية، بعضها شاملة مثل التي تجمعها مع المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وآخرها البحرين، وبعضها شراكات استراتيجية غير شاملة مثل التي تجمعها مع الكويت، عمان، وقطر**

من الناحية النظرية، نجد أن الصين قامت بتأسيس شراكة استراتيجية مع كل دول الخليج العربية، بعضها شاملة مثل التي تجمعها مع كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وآخرها البحرين، والبعض الآخر شراكات استراتيجية غير شاملة مثل التي تجمعها مع كل من الكويت، عمان، وقطر. الفرق بين الشراكة الاستراتيجية الشاملة وغير الشاملة يكمن في أن الأولى تتضمن شراكة واسعة طويلة الأمد تشمل مجالات مختلفة مثل التنمية، الدفاع، والتبادل التجاري، في حين الشراكة الاستراتيجية غير الشاملة تكون عادةً قصيرة الأمد ذلك أنها محددة في إطار تعاوني يشمل قطاع معين وتنتهي بانتهاء المشاريع المتفق عليها بين الطرفين. على اختلاف هذه الشراكات الاستراتيجية إلا أن جميعها تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات التجارية والاقتصادية، بما يساهم في تحقيق رؤى دول الخليج، وفي نجاح مبادرة الحزام والطريق أيضاً. إن أهم مشروع تسعى كل دولة من دول الخليج العربية إلى تنفيذه هو رؤيتها التنموية، أما بالنسبة للصين فأهم مشروع هو مبادرة الحزام والطريق. أطلقت الصين هذه المبادرة في عام ٢٠١٣ ونصت على أن يتم إعادة إحياء طريق الحرير القديم – الذي كان يربط الصين بالعالم – من خلال استثمار كل دولة يمر بها الطريق في البنى التحتية. وبحكم موقعها

الجغرافي، ساهمت دول الخليج العربية بشكل جدي في دعم بناء طريق الحرير الجديد، فعلى سبيل المثال، قامت الكويت بتوقيع مذكرة تفاهم فيما يتعلق بآلية إنشاء مشروع مدينة الحرير بتكلفة تصل إلى ٨٦ مليار دولار (المطيري، ٢٠١٨)، في حين قامت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ بإطلاق خطتها نحو تدشين طريق حرير عصري بالتعاون مع الصين وذلك لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار (كونا، ٢٠٢٣).

على الجانب الآخر، نجد أن الصين تساهم من خلال استثماراتها بتحقيق جزء من الرؤى التنموية لدول الخليج العربية. من خلال البحث في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، نجد أن من المرتكزات الأساسية التي تدور حولها هذه الرؤية هو بناء اقتصاد مزدهر، متنوع، ومستدام. ذات الأمر ينطبق على رؤية الكويت ٢٠٣٥ والتي تؤكد على ضرورة بناء اقتصاد متنوع ومستدام تحديداً في القطاعات غير النفطية. تتشارك كل رؤى دول الخليج العربية في ذات النقطة، وبالنظر إلى البيانات المالية الصادرة عن مؤشر متتبع الاستثمارات الصينية China Global Investment Tracker، يمكن قياس مدى مساهمة الصين في تحقيق هذه الرؤى. بالنسبة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، نجد أن منذ الإعلان عنها في عام ٢٠١٦ بدأت الاستثمارات الصينية تزداد في المملكة لتغطي قطاعات مختلفة بعد أن كانت مقتصرة على

قطاعي المعادن والطاقة. منذ عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٥، استمرت الاستثمارات الصينية بالدخول إلى السوق السعودي سنوياً. خلال هذه الفترة، بلغ حجم الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية في قطاع الطاقة ٨.٦٤ مليار، المعادن ٢.١٨ مليار، التكنولوجيا ٦٦٠ مليون، الخدمات اللوجستية ١٤٠ مليون، الترفيه ١٠٠ مليون، وقطاعات أخرى ٢٧٠ مليون (American Enterprise Institute, ٢٠٢٥). هذا التنوع في الاستثمار الصيني ليشمل قطاعات مختلفة في الاقتصاد السعودي يتوافق مع رؤية الدولة ويساهم بشكل جدي في تحقيقها. من الجانب الآخر، وبالنظر إلى البيانات المالية الخاصة بحجم الاستثمارات الصينية في دول الخليج العربية، نجد أن – على عكس المملكة العربية السعودية – لم تشمل هذه الاستثمارات قطاعات مختلفة ومتنوعة. صبت الصين مجمل استثماراتها في الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، والكويت مع غيابها في البحرين، في قطاعات كالطاقة، المعادن، والخدمات اللوجستية. مما يدل على استمرار دعم قطاعات الطاقة، وغياب الأولوية في التركيز على دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى.

> **تساهم الصين من خلال استثماراتها بتحقيق جزء من الرؤى التنموية لدول الخليج العربية**

في الخلاصة، انطلاقاً من أهمية دول الخليج العربية سياسياً واقتصادياً، سعى صانع القرار الصيني إلى بناء شراكات استراتيجية معها قد تكون بعضها شاملة والبعض الآخر غير شاملة – كما تم ذكره سابقاً. وعلى الرغم من رغبة الصين في توقيع شراكات استراتيجية شاملة مع كل دول الخليج العربية، إلا أن بعض هذه الدول قد تتردد إما خوفاً من خطر التبعية الاقتصادية، أو توجساً من احتمالية هيمنة الصين وفرض شروطها السياسية والتجارية، أو لعدم التقاء الأهداف بينها وبين الصين. بشكلٍ عام، تظهر الصين درجة من الجدية في العمل مع دول الخليج لتنفيذ رؤاها التنموية، فهي تعتبر شريك استراتيجي في تنفيذ هذه الخطط طويلة الأجل.

٣.

الاتجاه شرقاً نحو الهند

في المقارنة بين اتجاه دول الخليج العربية شرقاً نحو الصين والهند، نجد أن جذور الاتجاه نحو الهند تعود إلى سنوات طويلة سابقة. لقد لعب الموقع الجغرافي للهند دوراً رئيسياً في أن تكون محطة تجارية مهمة لدول الخليج العربية عبر العصور، خاصة مع وجود خط ملاحي منتظم منذ تلك السنوات يربط الطرفين. إلا أن هذا التبادل التجاري بدأت تصاحبه بعضاً من التغيرات، خاصة مع استقلال وانفصال الهند وباكستان من جهة، وحصول دول الخليج العربية على استقلالها من جهة أخرى. ذلك أن ظهور النفط وما صاحبه من تطور في الإمكانيات وفي المستوى المعيشي لمواطني دول الخليج العربية ساهم في نقل التجارة من شكلها التقليدي البحري عبر السفن الشراعية إلى مدارك أوسع تشمل التجارة براً، بحراً، وجواً (التميمي، ١٩٨٧). وبالتالي، خرجت العلاقات التجارية الخليجية من إطارها المعتمد بشكل فردي على الهند إلى إطار متعدد الأقطاب والجهات.

> **جذور الاتجاه نحو الهند تعود إلى سنوات طويلة سابقة فقد لعب الموقع الجغرافي للهند دوراً رئيسياً في أن تكون محطة تجارية مهمة لدول الخليج العربية عبر العصور**

بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية المعاصرة التي تجمع دول الخليج العربية بالهند، نجد أن أطر التعاون بين كلا الجانبين متنوعة. فعلى سبيل المثال، تشكل الأيدي العاملة الهندية في الخليج مورداً من الموارد البشرية التي يقوم عليها الاقتصاد. يشير تقرير مجموعة البنك الدولي World Bank Group(٢٠٢٤)، إلى أن الهند تحتل المرتبة الأولى عالمياً من بين الدول الأكثر تصديراً للمهاجرين، وفي المقابل تحتل المملكة العربية السعودية المركز الثالث من بين الوجهات المختارة للعمل والهجرة، يليها في المركز الثامن الإمارات العربية المتحدة. بشكل أكثر تفصيلاً، تشكل العمالة الهندية النسبة الأكبر من المقيمين تحديداً في الكويت (١.٥ مليون)، الإمارات العربية المتحدة (٤.٣٦ مليون)، عمان (٧٦٦,٧٣٥ ألف)، البحرين

(٣٥٠,٠٠٠ ألف)، وقطر (٧٠٠,٠٠٠ ألف)، في حين تحتل المرتبة الثانية في القوة العددية في المملكة العربية السعودية (٢.٣ مليون)، حيث تتفوق عليها في العدد العمالة البنغالية (٢.٥٩ مليون) (Chughtai, ٢٠٢٦). يعد الاعتماد الخليجي على العمالة الهندية مصدراً رئيسياً في دعم النمو الاقتصادي للجانبين الخليجي والهندي. بالنسبة للنمو الاقتصادي الخليجي، ساهم وجود العمالة الهندية بتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والذي يُعنى به إنجاز المهام المطلوبة بأعلى جودة مع تقليل الهدر في الموارد. ذلك أن تعد العمالة الهندية في الخليج عمالة ماهرة، مهنية، وذات أجور متوسطة إلى متدنية مقارنةً بالأيدي العاملة من الجاليات الأخرى تحديداً العربية. لذلك، تعتبر الأيدي العاملة الهندية في الخليج حل بديل لعزوف المواطنين عن العمل في الوظائف ذات الأجور المتدنية، وحل أكثر كفاءة مقارنةً بالأيدي العاملة الأخرى.

بالنسبة للنمو الاقتصادي الهندي، تلعب دول الخليج العربية دوراً مهماً في تحقيقه وذلك من خلال محورين. **أولاً**، تعتمد الهند على دول الخليج في تلبية احتياجاتها من الطاقة تحديداً النفط والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أن روسيا تعد أكبر مصدّر للنفط الخام إلى الهند، إلا أن دول الخليج لا تزال المصدّر الأبرز كونها تغطي الجزء الأكبر من احتياجات الهند للطاقة. فيما يتعلق بالنفط الخام، تؤكد البيانات الصادرة عن مرصد التعقيد الاقتصادي Observatory Economic Complexity أن دول الخليج العربية احتلت المراكز الخمسة عشر الأوائل في تصدير النفط إلى الهند في عام ٢٠٢٤ فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثالث، تعقبها الإمارات العربية المتحدة في المركز الرابع، ومن ثم الكويت في المركز الثامن، وعمان في المركز الثالث عشر. أما قطر، فقد جاءت في المركز الثاني عشر، وفيما يخص الغاز الطبيعي فقد احتلت المركز الأول كالمصدّر الأبرز للغاز الطبيعي إلى الهند.

في الحقيقة، تعد الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي المحرك الأساسي لجميع قطاعات الإنتاج في الاقتصاد الهندي. خاصة وأن الهند تعد سادس أكبر اقتصاد عالمياً، مما يعني أن هذا الحجم من النمو الاقتصادي سيتطلب حاجةً مستمرة واستهلاكاً كبيراً للطاقة التي سيكون مصدرها في المجمل دول الخليج العربية.

ثانياً، تساهم دول الخليج العربية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الهند من خلال التحويلات المالية للعمالة الهندية في الخليج. يؤكد العديد من الباحثين وأبرزهم النداوي (٢٠١٧)، أن تحويلات المهاجرين من الخارج تعتبر محرك أساسي لاقتصادات الدول المستقبلة لها، وفي أحيانٍ كثيرة تتفوق على المعونات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة. وعلى الرغم من أن تحويلات المهاجرين، تعد في المقام الأول، وسيلة لإعالة أسرهم، إلا أنها تساهم أيضاً بشكل غير مباشر في نمو اقتصاد الدولة ككل من خلال الحد من الفقر ودعم السيولة المحلية. يشير تقرير بنك الادخار الهندي Reserve Bank of India (٢٠٢٥) إلى أن دول الخليج العربية تشكّل المنبع الرئيسي لمعظم الحوالات المالية الموجهة إلى الهند. لقد أظهر التقرير نسبة الحوالات القادمة من كل دولة خليجية إلى الهند وكم تشكّل من مجموع الحوالات. احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في أعلى نسبة حوالات موجهة إلى الهند بما يعادل ١٩.٢٪، في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة بما يساوي ٦.٧٪، وصولاً إلى قطر التي احتلت المرتبة السادسة بما يعادل ٤.١٪، ومن ثم الكويت في المرتبة السابعة بما يعادل ٣.٩٪، يليها عمان في المرتبة التاسعة بما يساوي ٢.٥٪، وفي المركز الحادي عشر جاءت البحرين بما يعادل ١.٥٪ من مجموع كل الحوالات القادمة إلى الهند.

في الخلاصة، يجمع الجانبين الخليجي والهندي علاقات اقتصادية رصينة لا تقتصر على توقيع اتفاقيات تجارية فقط، وإنما تتضمن الاعتماد المتبادل والمستمر على الأيدي العاملة الهندية بالنسبة لدول الخليج، وعلى مصادر الطاقة من نفط وغاز بالنسبة للهند. وبعد استعراض طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تجمع دول الخليج العربية بالصين والهند، يبقى السؤال الأساسي الذي تتمحور حوله هذه الورقة، من الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج العربية، هل الصين أم الهند؟

٤.

الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج العربية: الصين أم الهند؟

تتطلب الإجابة على السؤال السابق تحليل ومقارنة مستوى التجارة البينية الكلية بين دول الخليج العربية والصين من جهة، والهند من جهةٍ أخرى. بالنظر إلى شكل (١)[1]، نجد أن مع بداية الألفية الجديدة، احتلت الصين مركزاً متقدماً كشريك اقتصادي أقرب إلى دول الخليج العربية مقارنةً بالهند. تراجعت الصين – مقارنةً بالهند – في حجم التبادل التجاري بينها وبين دول الخليج في بعض السنوات تحديداً في الفترة ما بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، إلا أنها عادت لتتفوق على الهند تحديداً في السنوات الأخيرة، إذ بلغ التبادل التجاري الكلي لدول الخليج العربية مع الصين في عام ٢٠٢٢ أعلى مستوياته حيث تجاوز الـ٦٠٠ مليار دولار، مقابل نحو ٤٠٨ مليار دولار مع الهند.

شكل (١) حجم التبادل التجاري الكلي بين دول الخليج العربية وكل من الصين والهند في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤.

1 البيانات الخاصة بحجم الصادرات والواردات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة United Nations Com- Databaseتقاس بوحدة قياس مليون دولار أمريكي. البيانات تتضمن في مجملها أرقام كبيرة بالملايين يصعب معها شرح النتائج إحصائياً. لذا، تم تحويل قيم الصادرات والواردات إلى اللوغاريتم تحديداً اللوغاريتم العشري حتى نتمكن من التحليل بشكل أسهل وتفسير النتائج بشكل أوضح trade وتقاس بوحدة قياس مليون دولار أمريكي.

منذ الألفية الجديدة، بدأت التجارة البينية بين دول الخليج العربية والصين تنمو تدريجياً، واتخذت نمطاً تصاعدياً تحديداً في حجم الصادرات من الصين إلى دول الخليج العربية. ذات النمط التصاعدي وُجد في حجم الصادرات من الهند إلى دول الخليج العربية، حيث لم تظهر البيانات أي تراجع حاد في هذا البند. استمرت الصادرات الصينية والهندية بالتدفق إلى دول الخليج العربية في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى

٢٠٢٤ دون تعثر. وكما يتضح من شكل (٢)، تعتبر الإمارات العربية المتحدة الشريك الأول والأهم للصين والهند من ناحية الاستيراد، فقد احتلت على مدى السنوات المركز الأول في استقبال الصادرات الصينية والهندية، تلتها المملكة العربية السعودية، ومن ثم الكويت في المركز الثالث فيما يخص الصادرات الصينية، متنافسةً مع عمان على ذات المركز والتي تجاوزتها فيما يخص الصادرات الهندية منذ عام ٢٠١٢. ولقد جاء في نهاية القائمة كل من قطر والبحرين، وقد يعزّى ذلك إلى عدة عوامل من أهمها صغر مساحة هذه الدول وقلة عدد سكانها مقارنةً بالمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وعمان. ذلك أن، يلعب حجم الدولة وعدد سكانها دوراً مهماً في قوة التبادل التجاري بينها وبين الدول، خاصة وأن زيادة حجم السكان في الدولة من شأنه زيادة الحاجة والطلب على السلع والخدمات التي تأتي عن طريق التجارة الدولية.

> **“ بدأت التجارة البينية بين دول الخليج العربية والصين تنمو تدريجياً واتخذت نمطاً تصاعدياً في حجم الصادرات من الصين إلى دول الخليج**

يشير مرصد التعقيد الاقتصادي OEC)) إلى أن السلعة التي تحتل المركز الأول في عام ٢٠٢٤ كأهم سلعة في الصادرات من الصين إلى كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، والبحرين هي الهواتف، في حين احتلت الأنابيب الحديدية المركز الأول كأهم سلعة مصدّرة إلى عمان، وأما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فقد جاءت السيارات الصينية بالمرتبة الأولى. على الصعيد الآخر وبالنظر إلى السلع التي تم تصديرها من الهند إلى دول الخليج، نجد أن السلعة التي احتلت المركز الأول بالنسبة إلى الامارات العربية المتحدة – الشريك التجاري الأهم بالنسبة للهند في المنطقة من ناحية الاستيراد – هي البترول المكرر وذات الأمر ينطبق على عمان. أما فيما يخص المملكة العربية السعودية والكويت، فجاءت الطائرات والمروحيات كالسلع الأكثر استيراداً من الهند، في حين احتلت السيارات المركز الأول بالنسبة للبحرين، وأما بالنسبة لقطر فجاء الأرز كالسلعة الأبرز.

شكل (٢) حجم الصادرات من الصين والهند إلى دول الخليج العربية في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤.

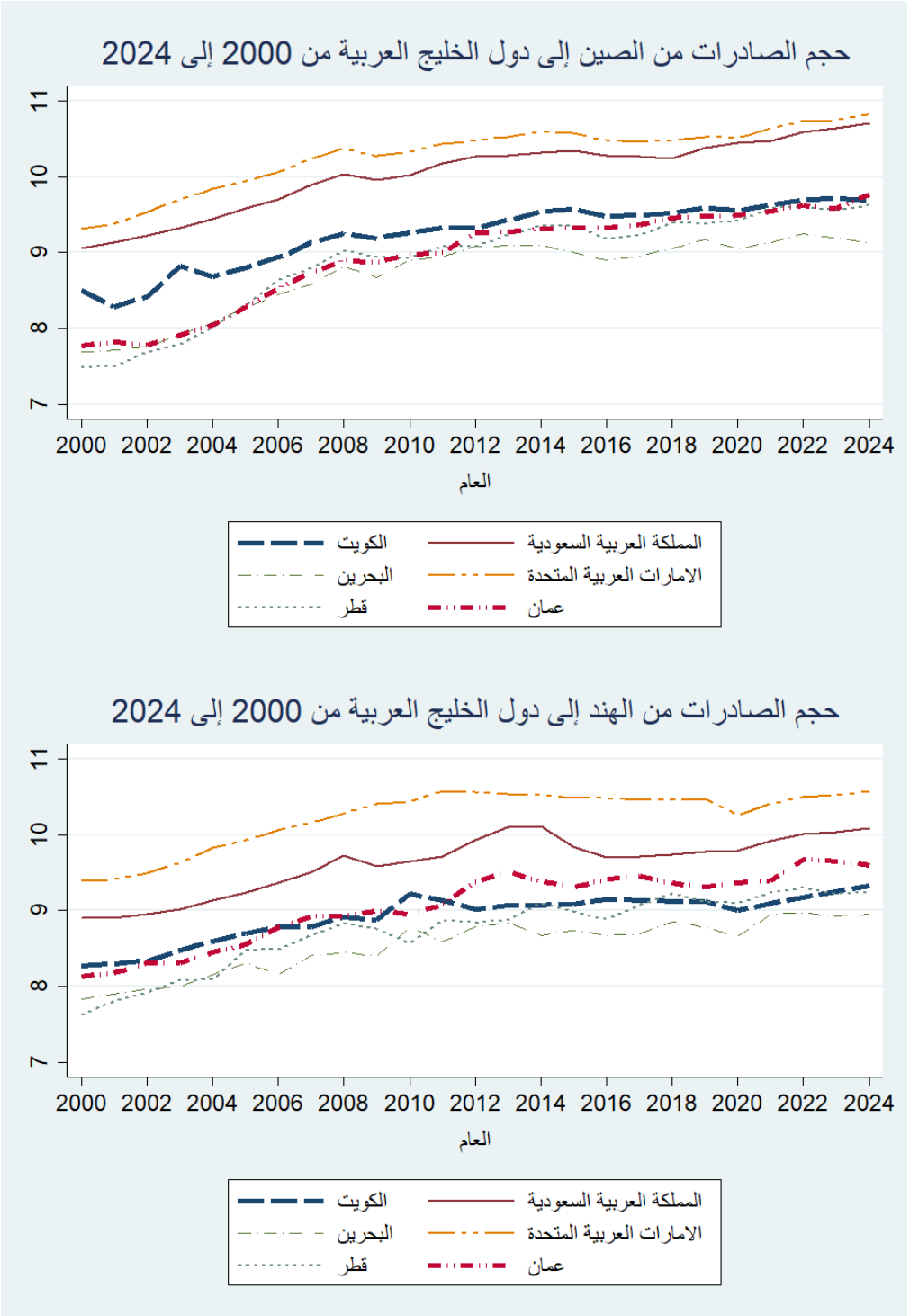

استكمالاً للصورة، وكما يظهر في شكل (٣)، تشير البيانات الخاصة في حجم الواردات من دول الخليج العربية إلى الصين إلى أن المملكة العربية السعودية هي الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة، ويعد النفط الخام السلعة الأبرز في صادراتها. تأتي عمان في المركز الثاني كأهم شريك تجاري للصين في منطقة الخليج متنافسةً على ذات المركز مع الإمارات العربية المتحدة والتي تجاوزتها في حجم التصدير إلى الصين منذ عام ٢٠٢٠. ومن ثم في المركز الرابع تأتي الكويت بأبرز سلعة مصدّرة وهي النفط الخام، تعقبها قطر بأبرز سلعة مصدّرة وهي الغاز الطبيعي، وفي المركز الأخير تأتي البحرين بأبرز سلعة مصدّرة وهي النفط المكرر.

بالنظر إلى حجم الواردات من دول الخليج العربية إلى الهند نجد بأنها – على عكس الصين – مرت بعثرات وتقلبات. كما يتضح من شكل (٣)، تراجعت الواردات الخليجية إلى الهند في عام ٢٠٠١ بشكلٍ حاد وقد يعزّى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط تحديداً بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تركته من آثار على سعر البرميل والتجارة الدولية بشكل عام. قد يتساءل البعض، لماذا يظهر هذا الانخفاض الحاد في عام ٢٠٠١

في واردات دول الخليج إلى الهند ولا يظهر مثيله في واردتها إلى الصين؟ في الحقيقة، لم تكن الصين في بداية الألفية الجديدة تعتمد – كما الهند – بشكل أساسي وكبير على النفط الخليجي، فقد تنوعت الأطراف التي تستورد منها النفط لتشمل دول مثل روسيا وإيران. لذا، لم تكن عملية تصدير النفط إلى الصين مقتصرة على منطقة الخليج، وبالتالي لم تتضرر الواردات بشكلٍ كبير.

على الرغم من هذه العثرات والتقلبات، إلا أن الإمارات العربية المتحدة بقيت على مدى السنوات الشريك التجاري الأبرز للهند من بين دول الخليج، وظهر التنافس بينها وبين المملكة العربية السعودية مع بداية عام ٢٠٠٥ حيث شهدت الصادرات السعودية إلى الهند نمواً هائلاً. ذلك أن أسعار النفط الخام عادت إلى الارتفاع بشكلٍ كبير، وبدأت المملكة تتجه نحو توقيع عقود توريد نفط طويلة الأجل مع الهند (KUNA, ٢٠٠٥). تأتي الكويت في المركز الثالث، بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث تتنافس مع قطر على هذا المركز، ومن ثم يعقبهما كل من عمان والبحرين. في الحقيقة، تتصدّر الإمارات العربية المتحدة المشهد في حجم الواردات إلى الهند، وقد يعود ذلك إلى عدة جهود بُذلت من الطرفين لبناء هذه الشراكة التجارية الراسخة والتي تُوّجت في توقيع الطرفين لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) في عام ٢٠٢٢ مما أتاح المجال بدخول الصادرات الإمارتية إلى الأسواق الهندية بتكاليف جمركية منخفضة وفي بعض الأحيان معدومة.

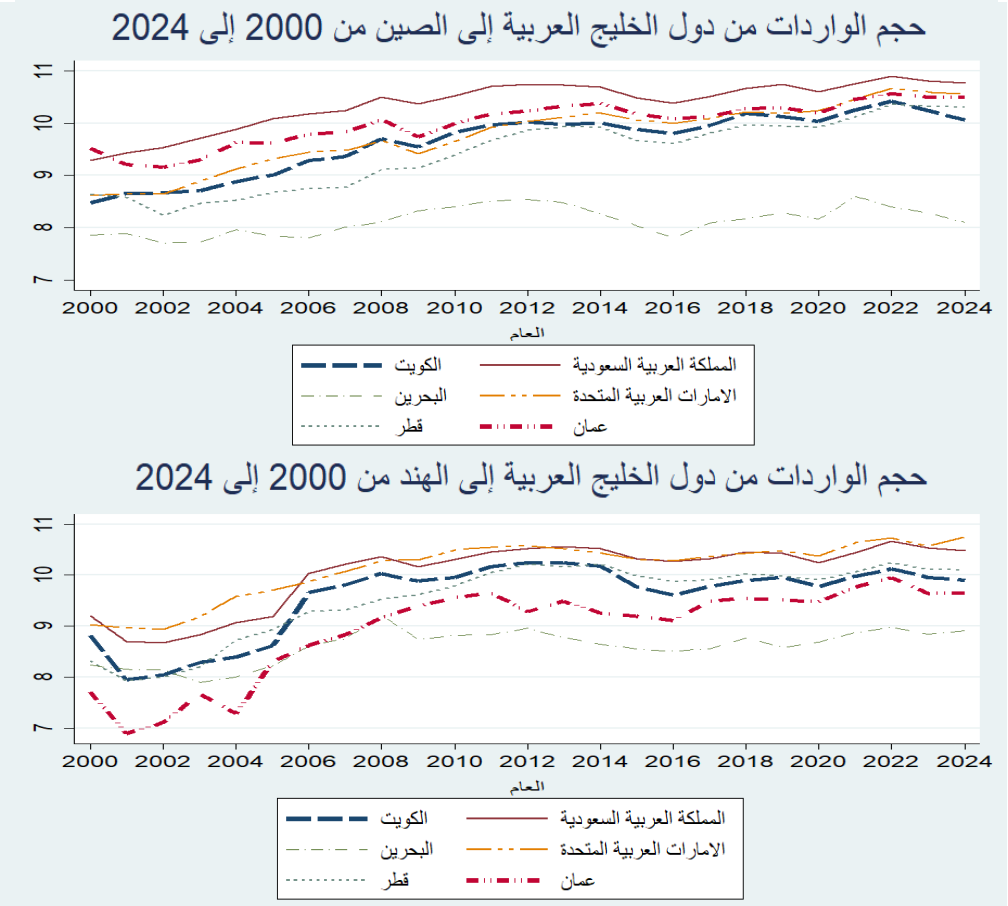

شكل (٣) حجم الواردات من دول الخليج العربية إلى الصين والهند في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤.

"بقيت الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الشريك التجاري الأبرز للهند من بين دول الخليج

في الخلاصة، تشير نتائج هذه الورقة إلى أن الصين والهند شركاء اقتصاديين ناجحين لدول الخليج العربية، لكن تبقى الصين الشريك الاقتصادي الأقرب وذلك للأسباب التالية. أولاً، على الرغم من عدم نجاح الصين في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج العربية إلى الآن، إلا أنها نجحت في توقيع شراكات استراتيجية شاملة مع كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وآخرها البحرين، وشراكات استراتيجية غير شاملة مع كل من الكويت، عمان، وقطر. على اختلاف هذه الشراكات الاستراتيجية إلا أن جميعها تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ونقلها إلى مرحلة عالية من التعاون يتحقق معها تنفيذ العديد من المشاريع في دول الخليج. بالتالي، الشراكات الاستراتيجية ليست فقط بوابة أوسع للتبادل التجاري، وإنما مفتاح لكل تعاون اقتصادي تنموي بين الصين ودول الخليج.

التوصيات

- استغلال الشراكات الاستراتيجية التي تجمع دول الخليج العربية بالصين في تنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة برؤى دول الخليج.
- استغلال الشراكات الاستراتيجية التي تجمع دول الخليج العربية بالصين في استثمارها بالتكنولوجيا الصينية، ونقل التكنولوجيا الصينية إلى المنطقة.
- النظر في موضوع توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الهند، كما الإمارات العربية المتحدة التي وقعت هذه الاتفاقية في عام ٢٠٢٢، وعمان التي وقعتها في عام ٢٠٢٥.
- الحث على تسريع استكمال اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج العربية والصين، التي بدأت مفاوضاتها قبل أكثر من عشر سنوات، بالتوازي مع الدفع قدماً بالمفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة مع الهند التي انطلقت في فبراير من هذا العام من خلال توقيع كل من مجلس التعاون الخليجي والهند على الشروط المرجعية للاتفاقية.

الخاتمة

في الختام، تكمن أهمية البحث في موضوع الورقة وهو «اتجاه دول الخليج شرقاً» في أن هذا النمط من الاتجاه هو غالباً ما سيشكّل مستقبل الاقتصاد لدول الخليج. الحجة الأساسية التي تقوم عليها هذه الورقة هو أن اتجاه دول الخليج نحو الصين مرتبط بشكل أساسي في قدرتها على المساهمة في تحقيق رؤى دول الخليج التنموية، فالصين تعتبر شريك استراتيجي في تنفيذ هذه الخطط طويلة الأجل. أما فيما يخص الهند، فالاتجاه نحوها متعلق بشكل كبير بوجود العمالة الهندية في الخليج والتي تعد دافعاً أساسياً في تحريك عجلة الاقتصاد. السؤال الأساسي الذي حاولت هذه الورقة الإجابة عليه هو: من الشريك الاقتصادي الأقرب إلى دول الخليج، الصين أم الهند؟ لقد أظهرت النتائج أن الصين هي الشريك الأقرب، خاصة وأنها قامت ببناء شراكات استراتيجية مع كل دول الخليج العربية دون استثناء. في الختام، تعتبر الشراكة الاستراتيجية خطوة أعمق في بناء أطر التعاون الاقتصادي حيث إنها لا تركز على الجانب التجاري فقط وإنما تتجاوزه لتشمل جوانب تعاونية عدة.

المصادر:

1. Agosin, M. R. ٢٠٠٧. “Export Diversification and Growth in Emerging Economies.” *Working Paper* ٢٣٣, Chile: University of Chile. http://new.econ.uchile.cl/uploads/publicacion/٧fec٦٣٢–b٤c٣–٤٥a٣–ab٧٨–٠٩٧٠٦١٤f٥bab.pdf

2. American Enterprise Institute. ٢٠٢٥. *China Global Investment Tracker*. American Enterprise Institute for Public Policy Research. United States of America. Accessed Jun ٥, ٢٠٢٦,

3. https://www.aei.org/china–global–investment–tracker/

4. Chughtai, Alia. “Where do the ٣٥ Million Foreigners Living in the GCC Come from?” *Al Jazeera*, March ٩, ٢٠٢٦. Accessed Jun ٥, ٢٠٢٦, https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢٦/٣/٩/where–do–the–٣٥–million–foreigners–living–in–the–gcc–come–from

5. Gelb, Alan H. “CHAPTER ٤ Economic Diversification in Resource–Rich Countries.” In *Beyond the Curse*, (USA: International Monetary Fund, ٢٠١٢). Accessed Jun ٥, ٢٠٢٦, https://doi.org/١٠.٥٠٨٩/٩٧٨١٦١٣٥١٤٥٨.٠٧١.ch٠٤

6. IMF. “World Economic Outlook (April ٢٠٢٦).” Accessed June ٥, ٢٠٢٦, https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD*WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

7. KUNA. ٢٠٠٥. “Saudi Arabia Offers India Long–term Oil Supply Contract.” Accessed June ١٢, ٢٠٢٦. https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٥٠٠٩٤٠&language=en

8. Reserve Bank of India. ٢٠٢٥. “Changing Dynamic of India’s Remittances – Insights from the Sixth Rounds of India’s Remittances Survey. *RBI Bulletin*. Accessed June ٢٠, ٢٠٢٦. https://www.rbi.org.in/scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id=٢٣٢٦٠#T١

9. World Bank Group. ٢٠٢٤. “Remittances Slowed in ٢٠٢٣, Expected to Grow Faster in ٢٠٢٤.” Accessed June ١٢, ٢٠٢٦. https://documents١.worldbank.org/curated/en/٠٩٩٧١٤٠٠٨١٣٢٤٣٦٦١٢/pdf/IDU–a٩cf٧٣b٥–fcad–٤٢٥a–a٠dd–cc٨f٢f٣٣٣١ce.pdf

10. التميمي، عبدالمالك. ١٩٨٧. «تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث.» حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ٨ (٤٨). https://doi.org/١٠.٣٤١٢٠/aass.v٨i٤٨.٢٣١

11. المطيري، خالد. «مشروع مدينة الحرير.. حلم على طريق التحقق يجعل الكويت وجهة استثمارية عالمية.» كونا، ١١ يوليو ٢٠١٨. تم الاسترجاع في ٥ يونيو ٢٠٢٦

12. الموقع https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٣٦٦١٩&Language=ar

13. النداوي، مهند. ٢٠١٧. العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص. مركز الجزيرة للدراسات–الدار العربية للعلوم ناشرون.

14. كونا. ٢٠٢٣. «وزير الاستثمار السعودي يعلن اطلاق طريق حرير عصرية جديدة بين الصين والعالم العربي.» تم الاسترجاع في ٢٠ يونيو ٢٠٢٦ -https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx ?id=٣٠٩٩٧٢٧&Language=ar

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All